المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 4, Issue 1, 2026, Pages: 83-97

The Impact of Political and Economic Stability on Supporting Monetary Stability in Libya during the Period (1990–2024)

Khadeejah Miftah Masoud Salih [1*], Widad Mustafa Ahmed Alfarrouj [2], Nahed Ahmed Mohammed Shaheedah [3], Noura Alkhairi Othman Alghangha [4]
[1] Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science - Surman, University of Sabratha, Libya
[2,4] Department of Economics, Faculty of Economics, University of Zawiya, Libya
[3] PhD Researcher, Faculty of Economics, University of Zawiya, Libya
[*]Corresponding author: khadeejah.salih@sabu.edu.ly

أثر الاستقرار السياسي والاقتصادي في دعم الاستقرار النقدي في ليبيا خلال الفترة: (1990 – 2024م)

خديجة مفتاح صالح [1*]، وداد مصطفى الفروج [2]، ناهد محمد شهيدة [3]، نورا خيري القانقا [4]
[1] قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- صرمان، جامعة صبراتة، ليبيا
[2،4] قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا
[3] باحث دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا

Received: 20-11-2025; **Accepted:** 22-01-2026; **Published:** 02-02-2026

Abstract:
This study aims to analyze the impact of political and economic stability on monetary stability in Libya during the period (1990–2024), using the exchange rate as the main indicator for measuring monetary stability. The study relied on descriptive and analytical methods and quantitative methods using ARDL and ECM models. The results show a long-term equilibrium relationship between the exchange rate and inflation, GDP, political stability, and foreign reserves, with inflation emerging as the most influential factor in the long term. The short-term results also show that political stability and inflation have a significant impact on exchange rate fluctuations, with an effective correction mechanism that returns the monetary system to its equilibrium path. The study concludes that achieving monetary stability in Libya requires integrated policies that promote political stability and support economic stability, particularly through controlling inflation.

Keywords: Monetary stability, Exchange rate, Political stability, Economic stability, ARDL.

الملخص :
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستقرار السياسي والاقتصادي في دعم الاستقرار النقدي في ليبيا خلال الفترة (1990–2024)، مع اعتماد سعر الصرف كمؤشر رئيسي لقياس الاستقرار النقدي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي باستخدام نماذج (ARDL و ECM). وتُظهر النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف وكل من التضخم، والناتج المحلي الإجمالي، والاستقرار السياسي، والاحتياطيات الأجنبية، مع بروز التضخم كأكثر العوامل تأثيرًا في المدى الطويل. كما بينت نتائج الأجل القصير أن الاستقرار السياسي والتضخم يؤثران معنويًا في تقلبات سعر الصرف، مع وجود آلية تصحيح فعّالة تعيد النظام النقدي إلى مساره التوازني. وتخلص الدراسة إلى أن تحقيق الاستقرار النقدي في ليبيا يتطلب سياسات متكاملة تعزز الاستقرار السياسي وتدعم الاستقرار الاقتصادي، وبخاصة السيطرة على التضخم.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار النقدي، سعر الصرف، الاستقرار السياسي، الاستقرار الاقتصادي،ARDL .

ـ المقدمة

يعد تحقيق الاستقرار النقدي من الركائز الأساسية لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، لما له من دور محوري في الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية، وتعزيز الثقة في النظام المالي، ودعم الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية. ويُنظر إلى سعر الصرف بوصفه أحد أهم المؤشرات التي تعكس درجة الاستقرار النقدي، لارتباطه المباشر بالتضخم، وحركة التجارة الخارجية، وتدفقات رأس المال، واحتياطيات النقد الأجنبي.

في الاقتصادات الريعية، وعلى وجه الخصوص الاقتصاد الليبي، يكتسب سعر الصرف أهمية مضاعفة نظراً لاعتماد الدولة الكبير على الإيرادات النفطية، وتعرضها المستمر للصدمات الخارجية والداخلية. حيث شهد الاقتصاد الليبي منذ عام 1990 تحولات سياسية واقتصادية عميقة، تمثلت في فترات من الاستقرار النسبي، وأخرى من الاضطرابات السياسية والصراعات الداخلية، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية في التسعينيات، ثم مرحلة الانفتاح النسبي في العقد الأول من الألفية، وصولاً إلى حالة الانقسام المؤسسي وعدم

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاستقرار السياسي بعد عام 2011. وقد انعكست هذه التحولات بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي الكلي، وعلى فعالية السياسة النقدية، خاصة استقرار سعر الصرف.

على الصعيد الاقتصادي، اتسم الاقتصاد الليبي بتذبذب معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات التضخم في فترات متعددة، إلى جانب تقلبات حادة في حجم الاحتياطي الأجنبي، نتيجة الاعتماد شبه الكلي على النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة والنقد الأجنبي. وقد ساهم ضعف التنويع الاقتصادي، وتراجع كفاءة المؤسسات الاقتصادية، في تعميق اختلالات الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي انعكس بدوره على الاستقرار النقدي، ولا سيما من خلال اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية. في هذا السياق تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي من جهة، والاستقرار النقدي من جهة أخرى، مع التركيز على سعر الصرف كمؤشر رئيسي لقياس الاستقرار النقدي. كما تكتسب هذه الدراسة أهمية إضافية من خلال اعتماد مؤشرات كمية واضحة لقياس الاستقرار الاقتصادي، تتمثل في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وحجم الاحتياطي الأجنبي، إلى جانب استخدام مؤشر معتمد دولياً لقياس الاستقرار السياسي، وتم استخدام البيانات الصادرة عن الدليل الدولي للمخاطر القُطرية International Country Risk Guide (ICRG).

عليه تسعى هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الاستقرار السياسي والاقتصادي وأثرهما على استقرار سعر الصرف في ليبيا خلال الفترة (1990–2024)، بما يسهم في تقديم فهم أعمق للعوامل المحددة للاستقرار النقدي، ودعم صناع القرار في صياغة سياسات اقتصادية ونقدية أكثر فاعلية واستدامة.

ـ مشكلة الدراسة

يعاني الاقتصاد الليبي منذ أوائل التسعينيات من اختلالات هيكلية عميقة، ارتبطت بشكل وثيق بحالات عدم الاستقرار السياسي، مما أضعف فاعلية السياسات الاقتصادية، ولا سيما السياسة النقدية. وقد انعكس ذلك في تذبذب سعر صرف الدينار الليبي، وارتفاع معدلات التضخم، وتآكل الاحتياطيات الأجنبية خلال فترات مختلفة.

وتكمن المشكلة البحثية في عدم وضوح العلاقة الدقيقة بين الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومدى تأثيرهما على الاستقرار النقدي ممثلاً في استقرار سعر الصرف، فضلاً عن ضعف الأدبيات المحلية التي تقدم تحليلاً مفصلاً لهذه العلاقة في السياق الليبي. وفي ضوء ما سبق، تتمحور الإشكالية البحثية للدراسة حول الإجابة عن السؤال الآتي:

كيف يساهم الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي في دعم الاستقرار النقدي (استقرار سعر الصرف) في ليبيا خلال الفترة (1990–2024)؟

ـ فرضية الدراسة: استنادا إلى ما سبق تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضية الآتية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستقرار السياسي والاقتصادي في استقرار سعر الصرف في ليبيا خلال الفترة (1990- 2024)م.

ـ أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في عدد من الجوانب، يمكن إجمالها فيما يلي:

1. توفر الدراسة إطاراً علمياً لفهم العلاقة بين الاستقرار السياسي والاقتصادي من جهة، والاستقرار النقدي من جهة أخرى، في سياق الاقتصاد الليبي الذي يعاني تقلبات متكررة.
2. تساعد صناع القرار والمؤسسات المالية على تحديد أهم العوامل التي تؤثر في استقرار العملة الوطنية، بما يسهم في وضع سياسات نقدية ومالية أكثر فاعلية.
3. تساهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الليبي، وتشكل مرجعاً لدراسات مستقبلية في مجال الاقتصاد الكلي والاستقرار النقدي.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- أهداف الدراسة

استنادًا إلى ما سبق تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، أبرزها:

1. تحليل أثر الاستقرار السياسي، المقاس بمؤشر (ICRG)، على استقرار سعر الصرف في ليبيا.
2. دراسة تأثير الاستقرار الاقتصادي، المقاس بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وحجم الاحتياطي الأجنبي، في دعم استقرار سعر الصرف.
3. تحديد أهم المتغيرات الرئيسية التي تفسر تذبذب سعر الصرف خلال فترة الدراسة.
4. تقديم توصيات عملية لصناع القرار تهدف إلى تعزيز الاستقرار النقدي من خلال سياسات متكاملة تجمع بين الاستقرار السياسي والاقتصادي.

- الإطار النظري للدراسة

يُعدّ الاستقرار النقدي من الركائز الأساسية لتحقيق الأداء الاقتصادي الكلي، ويُقاس عادة من خلال ثبات سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية. هذا الاستقرار يعكس صحة المؤشرات الاقتصادية والسياسية، ويحد من التذبذبات في الأسعار، ويحافظ على القوة الشرائية، ويزيد من جاذبية الاقتصاد للاستثمارات المحلية والأجنبية.

يُعرَّف **سعر الصرف** على أنه: السعر الذي تُستبدل بموجبه عملة دولة ما بعملة دولة أخرى، أو عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ويُعد سعر الصرف أحد أهم المتغيرات النقدية التي تعكس وضع الاقتصاد الكلي، إذ يتأثر بعوامل متعددة مثل التضخم، ميزان المدفوعات، السياسة النقدية، والاستقرارين السياسي والاقتصادي. كما يُستخدم سعر الصرف كمؤشر رئيسي لقياس **الاستقرار النقدي**، حيث إن استقراره يعكس قدرة السلطات النقدية على الحفاظ على قيمة العملة المحلية وتقليل التقلبات التي قد تؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي والاستثماري(IMF, 2006) .

يُعد سعر الصرف مؤشرًا رئيسيًا على الاستقرار النقدي، حيث يعكس التوازن بين العرض والطلب على العملة الوطنية والتأثيرات الاقتصادية والسياسية عليها (Munzhelele & Jeke, 2025). في ليبيا أظهرت الدراسات أن تذبذبات سعر الصرف تُعد من العوامل الرئيسية لاضطراب الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي، خاصة مع ضعف الاقتصاد واعتماد الواردات. (جمعة & عبد الله، 2025)

- أثر الاستقرار السياسي على الاستقرار النقدي

الاستقرار السياسي: يعني ثبات المؤسسات وقدرتها على إدارة الصدمات دون اضطرابات كبيرة، بما في ذلك غياب الاضطرابات الاجتماعية والعنف. ويرى بعض الباحثين أن الاستقرار السياسي لا يعني فقط غياب الأزمات، بل يشمل أيضًا قدرة النظام السياسي على التعامل مع الصدمات الداخلية والخارجية دون تأثيرات سلبية على الأداء العام للدولة. تعتبر هذه القدرة مؤشرًا مهمًا لأنظمة الحكم ومدى نجاعتها في ضمان بيئة سياسية تُحفز النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي. (World Bank, 1992)، ويعتبر هذا المؤشر مهمًا لضمان بيئة موثوقة لسياسات النقد والاستثمار. فالاستقرار السياسي يعزز من الثقة لدى المستثمرين ويقلل من تدفقات الخروج النقدي التي تضغط على العملة المحلي (Abd El-Mawla, 2023)، وتؤكد الدراسات الليبية أن الاستقرار السياسي يسهم في دعم العملة المحلية وتقليل الضغوط التضخمية والصدمات في سوق الصرف، مما ينعكس إيجابيًا على الاستقرار النقدي". (امبيه، 2021)

في السياق الليبي كذلك، أثبتت بعض الدراسات أن عدم الاستقرار السياسي ينعكس غالبًا في تذبذبات سعر الصرف بسبب ضعف الثقة في السياسات الاقتصادية، مما يعوق تحقيق الاستقرار النقدي (جمعة & عبد الله، 2025). "ويُعزى التأثير السياسي على سعر الصرف إلى زيادة الثقة، وجذب الاستثمار، وتقليل السيناريوهات غير المتوقعة في السياسات الاقتصادية، مما يساعد في دعم العملة المحلية واستقرارها". (امبيه، 2021).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- أثر الاستقرار الاقتصادي على الاستقرار النقدي

الاستقرار الاقتصادي: يشير الاستقرار الاقتصادي إلى توازن المتغيرات الكلية مثل النمو، التضخم، البطالة، والعجز المالي، مما يضمن قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات دون تأثيرات سلبية على سعر الصرف أو الاستثمارات. "الاستقرار الاقتصادي الكلي يعزز من بيئة مستقرة لسعر الصرف ويقلل من التقلبات في العملة الوطنية" (Chikwira & Jahed, 2024)، وأن الاستقرار الاقتصادي عامل رئيسي لخفض التذبذبات في أسعار العملات (Sein, 2025). وتظهر الدراسات الليبية أن عدم استقرار سعر الصرف مرتبط بارتفاع معدلات التضخم وعدم انتظام السيولة، وهو ما يعكس ضعف الاستقرار الاقتصادي الكلي وتأثيره على الاستقرار النقدي. أي أن تذبذبات سعر الصرف مرتبطة غالبًا بعدم استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم والعجز في ميزان المدفوعات، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار النقدي. (جمعة & عبد الله، 2025)

مما سبق يتضح أن كل من الاستقرار السياسي والاقتصادي عوامل أساسية في تحقيق الاستقرار النقدي، حيث يساهم الاستقرار السياسي في تعزيز الثقة وتدفقات رأس المال والسياسات المتسقة، بينما يحد الاستقرار الاقتصادي من تقلبات التضخم والعجز المالي ويعزز النمو المستدام. إن دمج هذين المتغيرين في تحليل سعر الصرف يوفر رؤية شاملة لأسباب الاستقرار النقدي أو عدمه في الاقتصادات النامية مثل ليبيا.

- الدراسات سابقة

1- دراسة (**طارق وآخرون، 2025**) "العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي في 15 دولة عربية خلال الفترة (1996–2022)"، واعتمدت الدراسة على نموذج (ARDL–PMG) لتحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل، إلى جانب اختبار تودا– ياماموتو للسببية. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي، مع وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بينهما، بما يؤكد الدور الحاسم للاستقرار السياسي في دعم الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية والعكس صحيح.

2- دراسة (**Abid, Ben Salem, and Frikha (2024)**) "أثر عدم الاستقرار السياسي على التقلبات الاقتصادية وسلوك السياسة النقدية وانتعاش النشاط الاقتصادي في عينة مكونة من تسع دول خلال الفترة من الربع الأول 2010 إلى الربع الأول 2023". اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة للبيانات اللوحية(PARDL)، مع قياس عدم الاستقرار السياسي باستخدام أسلوب تحليل المكونات الرئيسية (PCA). وأظهرت النتائج أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبًا على التقلبات الاقتصادية ويُضعف آلية انتقال السياسة النقدية، وتؤكد الدراسة أن الاستقرار السياسي يمثل عنصرًا حاسمًا في فعالية السياسات الكلية وتحقيق التعافي والنمو الاقتصادي المستدام.

3- دراسة **(جمعة وعبدالله، 2025):** "أثر تذبذب سعر الصرف على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2023)"، في ظل طبيعة الاقتصاد الريعي واعتماده الكبير على العوائد النفطية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لبناء الإطار النظري، إلى جانب استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس العلاقة بين سعر الصرف والتضخم والسيولة في الأجلين القصير والطويل. وأظهرت النتائج أن تراجع قيمة العملة المحلية يسهم في زيادة الضغوط التضخمية ويؤثر سلبًا على الاستقرار النقدي. كما أكدت الدراسة أن تذبذبات سعر الصرف تُعد من أهم العوامل المفسرة لاضطراب الاستقرار النقدي في ليبيا.

4- دراسة (**أمبيه، 2021**)**:** "العلاقة بين الاحتياطيات الدولية والاستقرار السياسي ودورهما في دعم العملة المحلية في الاقتصاد الليبي"، باستخدام أسلوب التحليل القياسي للسلاسل الزمنية، وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس أثر الاستقرار السياسي على الاحتياطيات الدولية وانعكاس ذلك على استقرار سعر الصرف. وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي للاستقرار السياسي في تعزيز الاحتياطيات الأجنبية، بما يسهم في دعم قيمة العملة المحلية وتحقيق الاستقرار النقدي.

5- دراسة (**Jeke & Munzhelele ، 2025**)**:** "تأثير عدم الاستقرار السياسي على سعر الصرف في جنوب إفريقيا في الفترة من 1989 إلى 2020"، مع التحكم في النمو الاقتصادي ومعدل الفائدة الحقيقية. استخدم الباحثان نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) لتحليل العلاقات طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات، إضافةً إلى اختبارات سببية جرانجر للتحقق من اتجاه العلاقات بين سعر الصرف وعدم

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاستقرار السياسي. وتشير النتائج إلى وجود ارتباط قصير المدى بين تقلبات سعر الصرف وعدم الاستقرار السياسي، بينما أظهرت نماذج (ARIMA) أن عدم الاستقرار السياسي قد يتسبب في تذبذبات مستقبلية طفيفة في سعر الصرف على المدى الطويل، مما يستدعي انتباه صانعي السياسات لمخاطر الأوضاع السياسية على استقرار العملة.

6- دراسة (**الشلماني، 2024**): أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الاستقرار النقدي في ليبيا خلال الفترة (1985–2022)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). ركزت الدراسة على سعر الصرف كمؤشر مستقل للاستقرار النقدي، ممثلاً في القاعدة النقدية، مع إدراج التضخم كمتغير ضابط. وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي معنوي لسعر الصرف الحقيقي والتضخم على الاستقرار النقدي، بالإضافة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، مما يؤكد أهمية سعر الصرف كعامل مركزي في دعم السياسة النقدية في ليبيا. وتبرز الدراسة قيمة تحليل سعر الصرف في فهم استقرار النظام النقدي، خاصة في الاقتصادات الريعية والنامية.

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الاستقرار السياسي والاستقرار النقدي أو تذبذب سعر الصرف وأثره على الاستقرار النقدي، إلا أن معظمها عالج هذه المتغيرات بصورة منفصلة أو في سياقات دولية وإقليمية، مع محدودية الدراسات التطبيقية التي تجمع بينها في الحالة الليبية. كما تركز الدراسات الليبية غالبًا على سعر الصرف أو التضخم دون دمج صريح لمؤشري الاستقرار السياسي والاقتصادي ضمن إطار تحليلي واحد، خاصة على مدى زمني طويل. ومن ثم، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل أثر الاستقرار السياسي والاقتصادي على الاستقرار النقدي في ليبيا خلال الفترة (1990–2024)، باستخدام سعر الصرف كمؤشر رئيسي للاستقرار النقدي.

ـ منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي (القياسي) في تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي من جهة، والاستقرار النقدي من جهة أخرى في ليبيا خلال الفترة (1990–2024). ويهدف المنهج الوصفي التحليلي إلى استعراض وتحليل الأدبيات الاقتصادية ذات الصلة، في حين يُستخدم المنهج الكمي لقياس طبيعة وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام أساليب قياسية مناسبة. ويسمح هذا الدمج المنهجي بفهم أعمق لديناميكيات تأثير العوامل السياسية والاقتصادية على استقرار سعر الصرف في الاقتصاد الليبي.

ـ انموذج ومتغيرات الدراسة

بهدف تحليل أثر الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي على الاستقرار النقدي في ليبيا، تم صياغة نموذج قياسي يعبر عن العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات المستقلة على النحو الآتي:

$$\mathbf{EXR_t = \beta_0 + \beta_1\ POLS_t + \beta_2\ GDP_t + \beta_3\ INF_t + \beta_4\ RES_t + e_t}$$

ـ المتغير التابع

سعر الصرف (EXR) : يمثل سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، ويُستخدم كمؤشر رئيسي لقياس الاستقرار النقدي. ويستند هذا الاختيار إلى الأدبيات الاقتصادية التي ترى أن استقرار سعر الصرف يعكس قدرة السلطات النقدية على الحفاظ على قيمة العملة الوطنية والحد من التقلبات النقدية.

ـ المتغيرات المستقلة:

← **الاستقرار السياسي (POLS):** يقاس الاستقرار السياسي باستخدام البيانات الصادرة عن الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) ووفقًا للنظرية الاقتصادية، يسهم الاستقرار السياسي في تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني، وتحسين مناخ الاستثمار، مما ينعكس إيجابًا على استقرار سعر الصرف، حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى زيادة المخاطر السيادية وهروب رؤوس الأموال والضغط على العملة المحلية. (Alesina et al., 1996; World Bank, 1992; Drazen, 2000)

← **النمو الاقتصادي (GDP):** يقاس النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. تشير النظرية الاقتصادية إلى أن النمو الاقتصادي المستدام يعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ويحسن ميزان المدفوعات، ويقوي الطلب الحقيقي على العملة الوطنية، مما يدعم استقرار سعر الصرف ويحد من تقلباته. (Krugman et al., 2018; Obstfeld & Rogoff, 1996)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

← **معدل التضخم (INF):** يقاس التضخم من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وفقًا لنظرية تعادل القوة الشرائية، يؤدي ارتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بالخارج إلى تآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية، مما يفضي إلى انخفاض قيمتها وارتفاع سعر الصرف الاسمي، وبالتالي زيادة تقلبات سعر الصرف. (Cassel, 1918; Dornbusch, 1976; IMF, 2006)

← **الاحتياطيات الأجنبية (RES):** تمثل الاحتياطيات الأجنبية الأصول الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي، وتُعد أداة رئيسية لدعم سعر الصرف. تؤكد النظرية النقدية أن الاحتياطيات الأجنبية تمثل أداة رئيسية لدعم استقرار سعر الصرف، حيث تمكّن السلطات النقدية من التدخل في سوق الصرف لامتصاص الصدمات وتقليل التقلبات، وتعزيز الثقة في العملة المحلية. (Frenkel & Jovanovic, 1981; Ghosh et al., 2014)

- مصادر البيانات

الجدول رقم (1) يوضح مصادر البيانات

المتغير	المصدر
سعر الصرف (EXR)	مصرف ليبيا المركزي
الاستقرار السياسي (POLS)	الدليل الدولي للمخاطر القُطرية (ICRG)
النمو الاقتصادي (GDP)	البنك الدولي
معدل التضخم (INF): الرقم القياسي لأسعار المستهلك	مصرف ليبيا المركزي
الاحتياطيات الأجنبية (RES)	مصرف ليبيا المركزي

- الاختبارات التشخيصية قبل تقدير النموذج

1- الاختبارات الوصفية للمتغيرات:

يوضح الجدول (2) الإحصاءات الوصفية الأساسية لمتغيرات الدراسة، بما في ذلك المتوسط، والانحراف المعياري، والقيم القصوى والدنيا، وذلك بهدف التعرف على خصائص السلاسل الزمنية محل التحليل خلال فترة الدراسة.

الجدول (2): الاختبارات الوصفية للنموذج

	EXR	INF	GDP	POLS	RES
Mean	1.365341	135.3927	2.157143	3.436571	55.49029
Median	1.266789	98.80529	3.800000	3.690000	70.19000
Maximum	4.520000	300.7098	31.40000	6.330000	124.6500
Minimum	0.280728	57.91643	-50.30000	1.050000	6.170000
Std. Dev.	1.226180	76.36266	13.35881	1.804996	41.63657
Skewness	1.854913	1.117118	-1.506815	-0.054738	0.009522
Kurtosis	5.451475	2.664629	8.921105	1.602257	1.387972
Jarque-Bera	28.83496	7.443749	64.37295	2.866603	3.790204
Probability	0.000001	0.024189	0.000000	0.238520	0.150303
Observations	35	35	35	35	35

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على برنامج EViews 13

تشير النتائج إلى وجود تباين واضح بين المتغيرات، حيث يظهر متغير التضخم (INF) واحتياطي النقد الأجنبي (RES) أعلى درجات التقلب مقارنة ببقية المتغيرات. كما توضح اختبارات Jarque-Bera أن بعض المتغيرات، مثل سعر الصرف (EXR) والناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، لا تتبع التوزيع الطبيعي، مما يبرر استخدام أساليب قياسية ملائمة مثل نماذج (ARDL).

2- مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:

يعرض الجدول (3) معاملات الارتباط البسيطة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، بهدف فحص طبيعة العلاقة الأولية بينها والكشف عن أي ارتباطات قوية محتملة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجدول (3): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

	EXR	INF	GDP	POLS	RES
EXR	1.000000	0.800083	0.112398	-0.402866	0.534114
INF	0.800083	1.000000	0.022921	-0.508630	0.534197
GDP	0.112398	0.022921	1.000000	0.078721	-0.074931
POLS	-0.402866	-0.508630	0.078721	1.000000	-0.637250
RES	0.534114	0.534197	-0.074931	-0.637250	1.000000

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على برنامج EViews 13

تُظهر بيانات مصفوفة الارتباطات وجود علاقة موجبة قوية نسبيًا بين سعر الصرف (EXR) ومعدل التضخم (INF)، وعلاقة سالبة متوسطة بين سعر الصرف والاستقرار السياسي (POLS)، مع عدم وجود ارتباطات مرتفعة جدًا قد تسبب مشكلة التعدد الخطي، حيث لم تتجاوز معاملات الارتباط الحدود الحرجة.

3- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Unit Root Test)

تُعد استقرارية السلاسل الزمنية شرطًا أساسيًا في التحليل القياسي لتفادي النتائج الزائفة، ولذلك تم استخدام اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) لفحص وجود جذر الوحدة وتحديد درجة تكامل متغيرات الدراسة قبل تقدير النموذج القياسي. وقد تم تطبيق صيغ مختلفة للاختبار وفق طبيعة كل سلسلة، مع اختيار فترات الإبطاء تلقائيًا باستخدام معيار شوارتز (SIC).

جدول (4): نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي – فولر (ADF)) لمتغيرات النموذج

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
At Level				
Variable	**Specification**	**t-Statistic**	**Prob.**	**Decision**
GDP	No Constant, No Trend	-8.0618	0.0000	*** Stationary
POLS	Constant & Trend	-4.1404	0.0160	** Stationary
INF	Constant & Trend	—	—	Non-stationary
EXR	Constant & Trend	—	—	Non-stationary
RES	No Constant, No Trend	—	—	Non-stationary
At First Difference				
Variable	**Specification**	**t-Statistic**	**Prob.**	**Decision**
D(INF)	Constant & Trend	-3.9568	0.0209	** Stationary
D(EXR)	Constant & Trend	-6.0218	0.0001	*** Stationary
D(RES)	No Constant, No Trend	-3.4121	0.0013	*** Stationary
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant				

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على برنامج EViews 13

أظهرت نتائج اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) رفض فرضية وجود جذر وحدة لجميع متغيرات الدراسة، حيث تبين أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والاستقرار السياسي (POLS) مستقران عند المستوى، بينما أصبحت بقية المتغيرات سعر الصرف(EXR) ، والتضخم (INF)، واحتياطي النقد الأجنبي (RES) مستقرة بعد أخذ الفرق الأول. ويعكس اختلاف درجات التكامل ملاءمة استخدام نموذج (ARDL)، كونه مناسبًا لتحليل العلاقات الاقتصادية في ظل وجود مزيج من المتغيرات I(0) وI(1) ، دون اشتراط توحيد درجة التكامل.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4- اختبار تحديد فترات الإبطاء (Lag Length Selection)

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج، وذلك بالاعتماد على مجموعة من معايير الاختيار الإحصائية، وهي: لوغاريتم دالة الاحتمال (LogL)، واختبار نسبة الاحتمال(LR) ، ومعيار الخطأ النهائي للتنبؤ (FPE)، ومعايير المعلومات (AIC)، (SC)، (HQ).

الجدول (5): تحديد فترات الإبطاء (Lag Length Selection)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-128.0206	NA	0.058780	8.517458	8.702489	8.577774
1	-51.40755	128.5122	0.001191	4.606939	5.532092*	4.908515
2	-24.01353	38.88184*	0.000605*	3.871840*	5.537116	4.414679*
ملاحظة: تشير العلامة (*) إلى فترة الإبطاء المختارة وفقًا لكل معيار.						

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على برنامج EViews 13

تشير نتائج معايير اختيار فترات الإبطاء إلى أن فترة الإبطاء الثانية هي الأنسب وفق أغلب المعايير، في حين أشار معيار شوارتز (SC) إلى فترة إبطاء واحدة. وبناءً عليه تم اعتماد فترة الإبطاء (2)، بما يتوافق مع النموذج الأمثل ARDL (2,2,1,2,0) ويعزز كفاءة تمثيل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات.

- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

بعد التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF)، والتي أظهرت وجود مزيج من المتغيرات المستقرة عند المستوى I(0) والمستقرة عند الفرق الأول I(1) ، تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لملاءمته لهذا النوع من البيانات.

وبالاعتماد على معيار معلومات أكايك (AIC)، تم اختيار النموذج الأمثل ARDL(2,2,1,2,0)، بما يسمح بتحليل التأثيرات الديناميكية قصيرة الأجل للمتغيرات المستقلة على سعر الصرف. وبناءً عليه، صيغ نموذج الدراسة كما يلي:

$$EXR_t = \alpha_0 + \alpha_1 EXR_{t-1} + \alpha_2 EXR_{t-2} + \beta_0 INF_t + \beta_1 INF_{t-1} + \beta_2 INF_{t-2} + \gamma_0 GDP_t + \gamma_1 GDP_{t-1} + \delta_0 POLS_t + \delta_1 POLS_{t-1} + \delta_2 POLS_{t-2} + \theta_0 RES_t + \varepsilon t$$

حيث تمثل ε_t حد الخطأ العشوائي، و α_0 الثابت، بينما تمثل المعاملات الأخرى التأثيرات الديناميكية قصيرة الأجل للمتغيرات المستقلة على سعر الصرف.

1- اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test)

بعد تقدير نموذج (ARDL) وتحديد فترات الإبطاء المثلى، تم استخدام اختبار الحدود (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال مقارنة قيمة إحصائية Fالمحسوبة بالقيم الحرجة للحدين الأدنى I(0) والأعلى I(1) عند مستويات معنوية مختلفة.

الجدول (6): نتيجة اختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test	Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
F-statistic	**5.358853**	**10%**	**2.460**	**3.460**
K	**4**	**5%**	**2.947**	**4.088**
		1%	**4.093**	**5.532**

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على برنامج EViews 13 .

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تشير نتائج اختبار الحدود إلى أن قيمة إحصائية F المحسوبة (5.358853) تفوق الحد الأعلى عند مستوى معنوية 5%، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم وتأكيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. ويعكس ذلك وجود تكامل مشترك بين سعر الصرف ومحدداته، بما يبرر الانتقال إلى تقدير معاملات الأجل الطويل واستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحليل ديناميكيات الأجل القصير.

2- معادلة الأجل الطويل (Long - Run Equation)

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test)، تم اشتقاق معادلة الأجل الطويل ضمن إطار نموذج (ARDL)، والتي تمثل العلاقة التوازنية الحاكمة لسلوك سعر الصرف في المدى الطويل، وذلك على النحو الآتي:

$$\boldsymbol{EXR = -4.360969 + 0.5040 \cdot POLS - 0.00792 \cdot GDP + 0.036922 \cdot INF + 0.008616 \cdot RES}$$

جدول (7): معاملات معادلة الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Interpretation
C	-4.360969	2.571591	-1.696	0.1010	Constant term
POLS(-1)	0.5040	0.38195	1.320	0.1977	Positive, not significant
GDP(-1)	-0.00792	0.04820	-0.164	0.8707	Negative, not significant
INF(-1)	0.03692	0.01577	2.342	0.0265	Positive, significant
RES	0.008616	0.008008	1.076	0.2912	Positive, not significant

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على برنامج EViews 13 .

تفسير معادلة الأجل الطويل:

- الثابت C = - 4.361 القيمة الأساسية لسعر الصرف عند صفر كل المتغيرات.
- معامل POLS (-1) = 0.504 يشير إلى علاقة موجبة بين الاستقرار السياسي وسعر الصرف، لكن غير معنوي إحصائيًا (p = 0.1977 > 0.05). يعني تأثيره موجود لكن ضعيف لا يمكن الاعتماد عليه إحصائيًا.
- معامل GDP (-1) = -0.0079 علاقة سلبية بين نمو الناتج المحلي وسعر الصرف، لكن أيضًا غير معنوي إحصائيًا (p = 0.8707).
- معامل INF (-1)= 0.0369 معنوي إحصائيًا (p = 0.0265 < 0.05). يدل على أن ارتفاع التضخم يؤدي لزيادة سعر الصرف على المدى الطويل.
- معامل RES= 0.0086 علاقة موجبة، لكن غير معنوي (p = 0.2912)

تشير نتائج معادلة الأجل الطويل إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيًا لمعدل التضخم على سعر الصرف عند مستوى معنوية 5%، في حين لم تظهر متغيرات الاستقرار السياسي، والناتج المحلي الإجمالي، والاحتياطيات الأجنبية تأثيرات معنوية، مما يدل على محدودية دورها في تحديد سعر الصرف على المدى الطويل خلال فترة الدراسة.

3- ديناميكية الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

يوضح نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ديناميكية الأجل القصير لسعر الصرف من خلال معاملات الفروق الأولى، بينما يعكس معامل تصحيح الخطأ سرعة عودة سعر الصرف إلى مساره التوازني طويل الأجل بعد حدوث صدمة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول (8) ديناميكية الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	**-0.227017**	0.035981	-6.309408	0.0000
D(EXR(-1))	-0.468637	0.156632	-2.991968	0.0060
D(POLS)	-0.156613	0.054370	-2.880525	0.0079
D(POLS(-1))	0.119067	0.046858	2.541014	0.0174
D(GDP)	0.005606	0.002391	2.344328	0.0270
D(INF)	0.005812	0.005664	1.026167	0.3143
D(INF(-1))	-0.026024	0.007809	-3.332469	0.0026
R-squared: 0.808634 **Adjusted R-squared: 0.764473** **F-statistic: 18.31091 (Prob = 0.000000)** **Durbin-Watson: 2.282504** *** p-values are incompatible with t-Bounds distribution**				

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على برنامج EViews 13 .

ويمكن اختزال معادلة (ECM) في الصورة الآتية:

$$\Delta EXR_t = -0.9900 - 0.2270\, EXR_{t-1} + 0.1144\, POLS_{t-1} - 0.0018\, GDP_{t-1} + 0.0084\, INF_{t-1} + 0.0019\, RES_t - 0.4686\, \Delta EXR_{t-1} - 0.1566\, \Delta POLS_t + 0.1191\, \Delta POLS_{t-1} + 0.0056\, \Delta GDP_t + 0.0058\, \Delta INF_t - 0.0260\, \Delta INF_{t-1} + \varepsilon_t$$

تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) إلى أن معامل تصحيح الخطأ **(COINTEQ*)** سالب ومعنوي عند 1%، مما يؤكد وجود آلية فعّالة تعيد سعر الصرف إلى مساره التوازني طويل الأجل، حيث يُصحح نحو 22.7% من الانحراف عن التوازن خلال فترة واحدة.
كما تظهر النتائج أن الاستقرار السياسي والتضخم لهما تأثير معنوي على سعر الصرف على المدى القصير، بينما الناتج المحلي الإجمالي واحتياطي النقد الأجنبي لا يظهران تأثيرًا معنويًا مباشرًا.
تشير قيمة F العالية ومعنويتها إلى ملاءمة النموذج، كما أن (Durbin-Watson = 2.28) يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى.
خلاصة: تؤكد نتائج نموذج ARDL وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، كما أظهر نموذج تصحيح الخطأ أن النظام يتمتع بآلية تعديل فعّالة تعيد سعر الصرف إلى مساره التوازني بعد الصدمات قصيرة الأجل.

- اختبارات تقييم صحة النموذج:

1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي LM Test (Breusch-Godfrey)

تم استخدام اختبار LM للتحقق من وجود ارتباط ذاتي للبواقي في نموذج ARDL المقدر، وتشير نتائج الاختبار بوجود ارتباط ذاتي ضعيف في بواقي النموذج، إلا أن هذه المشكلة لا تؤثر جوهريًا على استقرار النموذج في ظل استخدام تقديرات متينة للأخطاء المعيارية. كما هو في الجدول الآتي:

جدول (9) نتائج اختبار Breusch–Godfrey للارتباط الذاتي

الإحصائية	القيمة	الاحتمالية(Prob.)
F-statistic	4.7015	0.0219
Obs*R-squared	10.9249	0.0042

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على برنامج EViews 13 .

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2- اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)

تم استخدام اختبار Breusch–Pagan–Godfrey لفحص مشكلة عدم تجانس التباين في بواقي النموذج، وتشير نتائج الاختبار إلى رفض فرضية العدم القائلة بتجانس التباين عند مستوى معنوية 5%، وذلك استنادًا إلى قيم الاحتمالية لإحصائيتي F وObs*R-squared، مما يدل على وجود مشكلة عدم تجانس التباين في بواقي النموذج. كما هو في الجدول الآتي:

جدول (10) نتائج اختبار Breusch–Pagan–Godfrey لعدم تجانس التباين

الإحصائية	القيمة	الاحتمالية (Prob.)
F-statistic	3.5851	0.0058
Obs*R-squared	21.5335	0.0282
Scaled explained SS	9.0976	0.6129

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على برنامج EViews 13 .

- لمعالجة مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين في النموذج. تم استخدام تقديرات HAC ذات الأخطاء المعيارية المتينة (Newey–West). كما هو في الجدول التالي:

جدول (11) نتائج تقدير نموذج ARDL باستخدام أخطاء معيارية متينة (HAC – Newey–West)

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري(HAC)	t-Statistic	Prob.
POLS(-1)	0.3901	0.1303	2.9937	0.0069
INF(-2)	0.0260	0.0094	2.7777	0.0113
POLS	-0.1566	0.0797	-1.9659	0.0627
INF(-1)	-0.0235	0.0126	-1.8561	0.0775
EXR(-2)	0.4686	0.2712	1.7279	0.0987
C	-0.9900	0.5170	-1.9151	0.0692

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على برنامج EViews 13 .

يوضح الجدول (11) المتغيرات ذات التأثير الإحصائي المعنوي في نموذج (ARDL) بعد تصحيح الأخطاء المعيارية باستخدام (HAC) حيث تشير النتائج إلى أن الاستقرار السياسي المتأخر((POLS(-1) يؤثر إيجابًا وبدرجة معنوية عالية على سعر الصرف، في حين يظهر للتضخم المتأخر تأثير موجب ومعنوي، مما يعكس الدور المهم للعوامل السياسية والنقدية في تفسير تقلبات سعر الصرف. كما تظهر بعض المتغيرات الأخرى تأثيرات معنوية عند مستوى 10%، مما يشير إلى وجود ديناميكية قصيرة الأجل تتطلب أخذ فترات الإبطاء في الاعتبار

3- التوزيع الاحتمالي لبواقي النموذج:

يوضح الشكل (1) التوزيع الاحتمالي لبواقي النموذج، وذلك للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Jarque–Bera).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

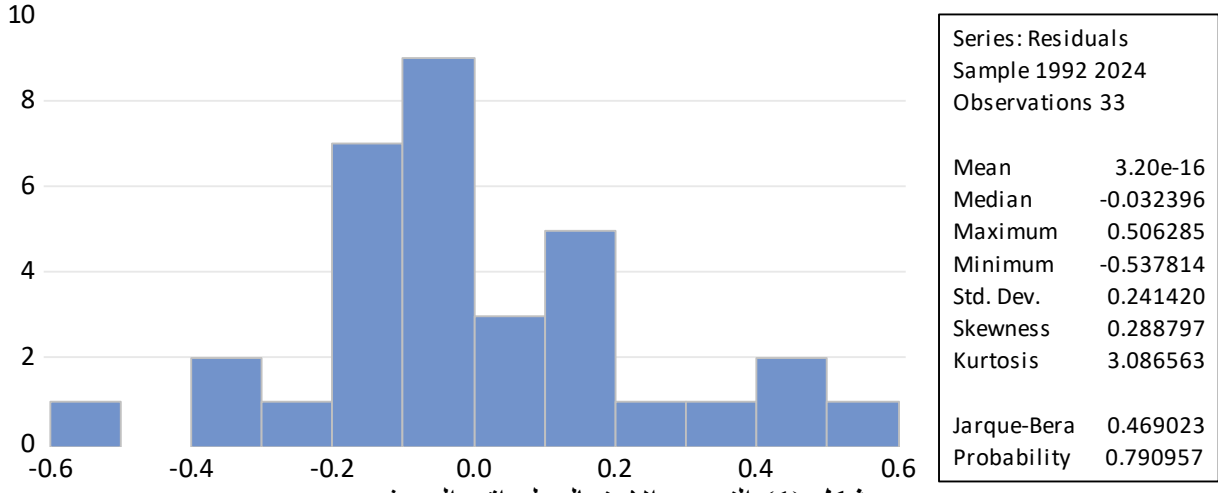

شكل (1) التوزيع الاحتمالي لبواقي النموذج.

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على برنامج EViews 13 .

تشير نتائج اختبار Jarque–Bera إلى أن قيمة الاحتمالية 0.79، مما يدل على أن بواقي النموذج موزعة توزيعًا طبيعيًا، وهو ما يدعم سلامة الفرضيات الإحصائية للنموذج.

- خلاصة: تشير نتائج الاختبارات التشخيصية إلى أن نموذج ARDL يتمتع بدرجة مقبولة من السلامة الإحصائية، حيث تتبع البواقي التوزيع الطبيعي، وتمت معالجة مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين باستخدام تقديراتHAC ، مما يعزز موثوقية النتائج المستخلصة.

4- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج CUSUM و CUSUM Square

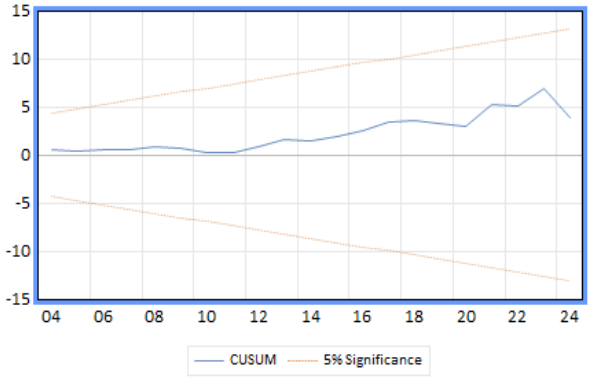

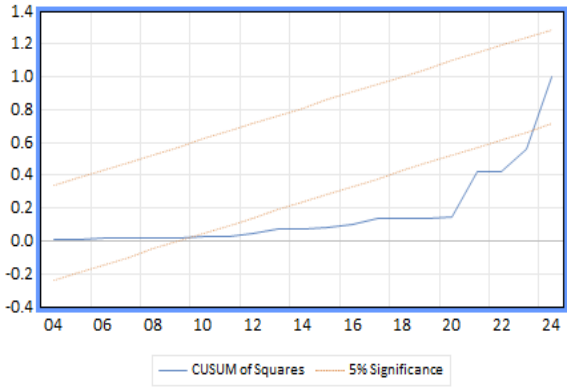

شكل (2) نتائج اختبار CUSUM

شكل (3) نتائج اختبار CUSUM OF SQUARES

أظهرت نتائج اختبار CUSUM استقرار معاملات نموذج ARDL ، حيث وقع المنحنى التراكمي داخل حدود الثقة عند مستوى معنوية 5% طوال فترة الدراسة.

في المقابل، بيّنت نتائج اختبار CUSUM of Squares اقتراب اختراق المنحنى لحدود الثقة في نهاية الفترة، مما يشير إلى وجود عدم استقرار هيكلي جزئي في تباين أخطاء النموذج خلال تلك المرحلة نتيجة لصدمات خارجية.

5- اختبار فحص النموذج (Ramsey RESET)

تم استخدام اختبار (**Ramsey RESET**) للتحقق من سلامة الصيغة الوظيفية للنموذج، وأظهرت نتائجه أن قيمة إحصائية **F** بلغت (0.687) وباحتمالية قدرها (0.417)، وهي أعلى من مستوى المعنوية (5%)، مما يشير إلى أن النموذج محدد بشكل صحيح ولا يعاني من متغيرات محذوفة أو أخطاء في الشكل الوظيفي.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول (12) نتائج اختبار Ramsey RESET

الاختبار	الإحصائية	القيمة	Prob.	القرار
Ramsey RESET	F-statistic	0.687	0.417	قبول H_0
	t-statistic	0.829	0.417	
	LR statistic	1.115	0.291	

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على برنامج EViews 13 .

6- اختبار فحص معنوية المتغيرات (Wald)

أظهرت نتائج اختبار (**Wald**) للمتغيرات الطويلة الأجل في نموذجنا أن (POLS)، (GDP)، (RES) ليست لها تأثير معنوي على سعر الصرف عند مستوى 5%. بينما (INF) له تأثير إيجابي قريب من المعنوية عند 10%، مما يشير إلى مساهمة محدودة في التغير طويل الأجل. أما المتغير التابع (EXR) فقد أظهر أيضًا عدم وجود تأثير معنوي طويل الأجل في النموذج. هذه النتائج تعكس أن بعض المتغيرات الاقتصادية لها دور معنوي في التأثير طويل الأجل على سعر الصرف، بينما بعضها الآخر محدود التأثير أو غير مؤثر.

جدول (13) نتائج اختبار WALD

المتغير	المعامل (C)	اتجاه التأثير	Prob (F)	القرار
(EXR)	0.3043	+	0.239	غير معنوي
(POLS)	-0.1191	−	0.150	غير معنوي
(GDP)	-0.0074	−	0.169	غير معنوي
(INF)	0.0260	+	0.0625	قريب من معنوي
(RES)	0.00196	+	0.363	غير معنوي

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على برنامج EViews 13 .

ـ النتائج والمناقشة

أظهرت التحليلات الوصفية أن متغير التضخم واحتياطي النقد الأجنبي كانا الأكثر تقلبًا خلال فترة الدراسة، بينما سجل الاستقرار السياسي والناتج المحلي الإجمالي تذبذبات أقل، وهو ما يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي واعتماده الكبير على الإيرادات النفطية. كما أظهرت مصفوفة الارتباط وجود علاقة موجبة قوية بين سعر الصرف ومعدل التضخم، وعلاقة سالبة متوسطة بين سعر الصرف والاستقرار السياسي، مما يدل على أن عدم الاستقرار السياسي يساهم في زيادة تقلبات العملة المحلية، في حين يعزز التضخم الضغط على سعر الصرف، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسات الليبية والدولية السابقة (جمعة & عبد الله، 2025؛ امبيه، 2021) و(Munzhelele & Jeke, 2025).

على صعيد التحليل الكمي، أظهرت نتائج نموذج ARDL للأجل الطويل أن التضخم له تأثير إيجابي ومعنوي على سعر الصرف، بما يتوافق مع نظرية تعادل القوة الشرائية التي ترى أن ارتفاع الأسعار المحلية يضعف العملة الوطنية (Sein, 2025) في المقابل، لم يظهر الاستقرار السياسي والناتج المحلي والاحتياطيات الأجنبية تأثير معنوي على المدى الطويل، وهو ما يعكس محدودية قدرتها على التأثير في سعر الصرف خلال فترات طويلة نتيجة تعرض الاقتصاد الليبي لصدمات خارجية وداخلية متكررة، وهو ما أكدته دراسات ليبية سابقة (جمعة & عبد الله، 2025؛ أمبيه، 2021).

أما على المدى القصير، فقد أظهرت نتائج معادلة تصحيح الخطأ (ECM) أن الاستقرار السياسي والتضخم لهما تأثير معنوي مباشر على تقلبات سعر الصرف، في حين لم يكن للناتج المحلي والاحتياطيات الأجنبية تأثير قصير الأجل معنوي. ويشير معامل تصحيح الخطأ السالب والمعنوي إلى أن حوالي 22.7% من الانحراف عن التوازن يتم تصحيحه في فترة واحدة، ما يعكس وجود آلية تعديل فعّالة بين المتغيرات. هذه النتائج تؤكد ما تشير إليه النظرية الاقتصادية حول دور الاستقرار السياسي في تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمار (World Bank, 1992) و(Abd El-Mawla, 2023)، ودور التضخم كعامل رئيسي في تحديد تقلبات سعر الصرف (Sein, 2025) و(Chikwira & Jahed, 2024).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

خلاصة: مما سبق يتضح أن كل من الاستقرار السياسي والاقتصادي عوامل أساسية في تحقيق الاستقرار النقدي في ليبيا. حيث يعزز الاستقرار السياسي الثقة ويحد من المخاطر، بينما يساهم الاستقرار الاقتصادي، ممثلاً في ضبط التضخم، في تقليل التقلبات قصيرة الأجل في العملة المحلية. كما تؤكد النتائج أهمية استخدام سعر الصرف كمؤشر رئيسي للاستقرار النقدي، وهو ما يتماشى مع الدراسات السابقة في ليبيا (جمعة & عبد الله، 2025؛ الشلماني، 2024) والدولية (Munzhelele & Jeke, 2025) . وتنسجم هذه النتائج مع خصوصية الاقتصاد الليبي كاقتصاد ريعي يعاني من عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي، حيث تلعب المتغيرات السياسية دورًا حاسمًا في توجيه المؤشرات الاقتصادية الكلية.

- التوصيـات:

استنادًا إلى النتائج أعلاه، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات لتعزيز الاستقرار النقدي في ليبيا:

1. تعزيز الاستقرار السياسي من خلال تبني سياسات تعزز الثقة في المؤسسات السياسية والاقتصادية، بما يقلل من المخاطر على العملة المحلية، مع التركيز على الحد من النزاعات الداخلية وتحسين إدارة الصدمات الاقتصادية والسياسية.
2. توجيه السياسة النقدية لمكافحة التضخم، مع تركيز مصرف ليبيا المركزي على استخدام أدوات نقدية متوازنة للسيطرة على الأسعار، إذ يمثل التضخم العامل الأكثر تأثيرًا على سعر الصرف.
3. تعزيز الاحتياطيات الأجنبية والحفاظ على مستوى احتياطي أجنبي كافٍ للتدخل في سوق الصرف عند الضرورة، خاصة في حالات الصدمات قصيرة الأجل.
4. دعم الاستقرار الاقتصادي وتنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد على النفط لتعزيز القدرة على امتصاص الصدمات، بما يقلل من تذبذب الناتج المحلي الإجمالي والتضخم على المدى الطويل.
5. المتابعة المستمرة والتحليل القياسي واستخدام نماذج ARDL و ECM بشكل دوري لمراقبة التغيرات قصيرة وطويلة الأجل في سعر الصرف وتأثير العوامل السياسية والاقتصادية.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

المراجع:

المراجع العربية

- طارق، ع. ح.، السعيد، م.، &دهنون، م. الم .(2025). **العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة الدول العربية**. *مجلة هندسة وإدارة نظم المعلومات*، *10*(13). https://doi.org/10.52783/jisem.v10i13s.2156

- أمبيه، ع. م. ع .(2021) . **دور الاحتياطيات الدولية والاستقرار السياسي في دعم العملة المحلية في الاقتصاد الليبي** . *مجلة جامعة الزيتونة*، *39*(1)، 83 – 96.

- الشلماني، س. ع .(2024). **قياس أثر تغير سعر الصرف على الاستقرار النقدي الليبي**. *مجلة الجامعي* (38). https://www.aljameai.org.ly/index.php/aljameai/article/view/908

- المصرف المركزي الليبي. (2024). التقارير السنوية والنشرات الإحصائية. المصرف المركزي الليبي.

المراجع الاجنبية

- Abid, I., Ben Salem, S., & Frikha, W. (2024). **The impact of political instability on monetary policy behavior and the recovery of economic activity: An empirical investigation**. *SN Business & Economics, 4*(12). https://doi.org/10.1007/s43546-024-00750-2

- Jumaa, I. J. M., & Abdullah, M. A. (2025). *Exchange rate volatility and its impact on monetary stability in Libya: An analytical study (1990–2023)*. **African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS),** **4**(4). https://doi.org/10.65418/ajashss.v4i4.1541

- Munzhelele, T., & Jeke, L. (2025). *The impact of political instability on exchange rate in South Africa: An econometric modelling*. **Indonesian Journal of Islamic Economics and Finance,** **5**(1), 237–256. https://doi.org/10.37680/ijief.v5i1.7063

- International Monetary Fund. (2024). *International Financial Statistics (IFS)*. International Monetary Fund.

- PRS Group. (2024). *International Country Risk Guide (ICRG)*. Political Risk Services Group.

- World Bank. (2024). *World Development Indicators (WDI)*. World Bank.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

-Alesina, A., Ozler, S., Roubini, N., & Swagel, P. (1996). Political instability and economic growth. *Journal of Economic Growth, 1*(2), 189–211. https://doi.org/10.1007/BF00138862
- Cassel, G. (1918). Abnormal deviations in international exchanges. *The Economic Journal, 28*(112), 413–415.
- Dornbusch, R. (1976). Expectations and exchange rate dynamics. *Journal of Political Economy, 84*(6), 1161–1176. https://doi.org/10.1086/260506
- Drazen, A. (2000). *Political economy in macroeconomics*. Princeton University Press.
- Frenkel, J. A., & Jovanovic, B. (1981). Optimal international reserves: A stochastic framework. *The Economic Journal, 91*(362), 507–514. https://doi.org/10.2307/2232552
- Ghosh, A. R., Ostry, J. D., & Qureshi, M. S. (2014). Exchange rate management and crisis susceptibility: A reassessment. *IMF Economic Review, 62*(1), 1–44. https://doi.org/10.1057/imfer.2014.5
- International Monetary Fund. (2006). *Exchange rate arrangements and exchange rate stability*. IMF.
- Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. (2018). *International economics: Theory and policy* (10th ed.). Pearson Education.
- Obstfeld, M., & Rogoff, K. (1996). *Foundations of international macroeconomics*. MIT Press.
- World Bank. (1992). *Governance and development*. World Bank.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).